مركز حمورابي

هل يعيد قرار مجلس الأمن الدولي 1701 السلام الى لبنان؟

(تحليل في سياق الأمن الإقليمي والدولي)

هل يعيد قرار مجلس الأمن الدولي 1701 السلام الى لبنان؟ (تحليل في سياق الأمن الإقليمي والدولي)

بقلم: نور نبيه جميل
باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

2 كانون الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

المقدمة

يشكل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الصادر عام 2006 محطة محورية في سياق النزاع اللبناني الإسرائيلي. جاء القرار في أعقاب حرب تموز (يوليو) 2006 بهدف وقف الأعمال العدائية بين (إسرائيل) وحزب الله، وترسيخ استقرار أمني وسياسي في لبنان. يستند القرار إلى أسس القانون الدولي ويمثل أداة سياسية لتثبيت قواعد الأمن الإقليمي في شرق البحر المتوسط ، ولكن لاشك ان هذه القرارات الأممية التي تُنتهك بأستمرار مشروطة بشكل أساس بأرادة الأطراف السياسية والحكومية في المحافظة على نتائجه الإيجابية والا ليس له أي اثر وسيكون مجرد كلمات مكتوبة معدومة الفعالية. يهدف هذا المقال إلى تحليل القرار رقم 1701 بمنهجية أكاديمية، تسلط الضوء على خلفياته السياسية والقانونية، أبعاده الإستراتيجية، والتحديات التي واجهت تطبيقه.

وفق ماتقدم يبرز السؤال التالي كيف ساهم قرار مجلس الأمن 1701 في تحقيق الأمن الإقليمي، وما هي التحديات التي أثرت على فعالية تطبيقه؟

تبرز أهمية التحليل من حيث:

1. الإطار القانوني الدولي: حيث يعد القرار تجسيدًا لدور الأمم المتحدة في معالجة النزاعات المسلحة.
2. الأبعاد الجيوسياسية: يُلقي الضوء على كيفية تأثير المصالح الدولية والإقليمية في صياغة القرار وتنفيذه.
3. التأثير على السيادة اللبنانية: إذ يطرح القرار قضايا تتعلق بتوازن القوى بين الأطراف المحلية والإقليمية.

المحور الأول: الإطار القانوني والسياسي للقرار 1701

أولًا: خلفية إصدار القرار

اندلعت حرب يوليو 2006 إثر اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين. تصاعدت العمليات العسكرية على الجبهة اللبنانية، مما استدعى تدخل الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن لإصدار قرار يهدف إلى وقف النزاع وفرض شروط محددة لضمان عدم تكرار الأعمال العدائية.

ثانيًا: نص القرار وأهدافه

المواد الرئيسية:

1. وقف كامل للعمليات العسكرية.
2. انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.
3. انتشار الجيش اللبناني وقوات "اليونيفيل" على طول الحدود.
4. نزع سلاح الجماعات غير الشرعية، باستثناء الجيش اللبناني.
5. حظر تهريب الأسلحة إلى لبنان.

- الأهداف:

أ. تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان.

ب. تعزيز سيادة الدولة اللبنانية.

ج. منع استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة لتهديد أمن إسرائيل.

ثالثًا: الأبعاد الإستراتيجية للقرار

يعكس القرار توازنات القوى الإقليمية والدولية، حيث لعبت الولايات المتحدة وفرنسا دورًا محوريًا في صياغته، بينما حاولت الدول الأعضاء مراعاة حساسية الوضع الداخلي اللبناني.

المحور الثاني: تقييم أثر القرار 1701

أولًا: أثر القرار على الأمن الإقليمي

1. الحد من التصعيد العسكري: ساعد القرار في تثبيت هدنة طويلة نسبياً، لكنه لم يمنع خروقات متكررة للحدود.
2. تعزيز وجود "اليونيفيل": أدى إلى توسيع صلاحيات قوات الأمم المتحدة، ما ساهم في الحد من النشاطات العسكرية في الجنوب.

ثانيًا: التأثير على الداخل اللبناني

أدى القرار إلى انقسام داخلي حول التعامل مع الأطراف الدولية، إذ عارضت بعض القوى اللبنانية أي محاولة لنزع سلاح حزب الله، معتبرةً ذلك مساساً بالمقاومة لاسيما إزاء التهديدات

المباشرة الاي ظل يتعرض لها حزب الله اللبناني والجنوب بشكل عام.

المحور الثالث: تحليل علمي لتحديات القرار وآفاقه

أولًا: أسباب محدودية تطبيق القرار

- التعقيدات الإقليمية: تداخل الصراعات الإقليمية، لا سيما الدور الإيراني والسوري، أضعف تنفيذ القرار.
- التوازن الداخلي في لبنان: حساسية الوضع الطائفي والسياسي عرقلت تطبيق بعض البنود.
- ازدواجية المعايير الدولية: غياب ضغط دولي متوازن لتنفيذ القرار بالكامل لاسيما المؤسسات الدولية المعنية .

ثانيًا: آفاق القرار في ضوء التطورات الدولية

- تعزيز الدعم الدولي: يمكن أن يؤدي التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى تحسين فعالية القرار.
- الحلول السياسية: دعم الحوار اللبناني الداخلي قد يساهم في تطبيق البنود العالقة.

وبذلك يعكس قرار مجلس الأمن 1701 محاولة دولية لتحقيق استقرار إقليمي، لكنه يظل مقيدًا بعوامل جيوسياسية معقدة. ورغم نجاحه النسبي في تثبيت هدنة، فإن جذور الصراع اللبناني الإسرائيلي لا تزال قائمة، ما يستدعي مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الأمنية إلى معالجة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزاع.

المحور الرابع: أهمية القرار 1701 في السياق الراهن: تحليل أكاديمي

أسّس القرار لإطار قانوني لوقف الأعمال العدائية وخلق ظروف مناسبة لاستقرار طويل الأمد في جنوب لبنان. ومع ذلك، تتزايد التساؤلات حول مدى فعاليته واستمرارية تأثيره في ظل التوترات الإقليمية الراهنة. ويهدف هذا المحور تقييم أثره على وقف إطلاق النار وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

أهمية القرار في الوقت الراهن

1. تأثير القرار على وقف إطلاق النار

- الإيجابيات:
- منذ عام 2006، ساهم القرار في منع اندلاع حرب شاملة جديدة بين إسرائيل وحزب الله، وهو ما يُعدّ إنجازاً في ظل تصاعد الأزمات الإقليمية.
- حافظت قوات اليونيفيل على دورها كآلية رقابية أساسية لضمان الالتزام النسبي بوقف الأعمال العدائية.
- التحديات:
- شهدت المنطقة الحدودية بين لبنان و(إسرائيل) خروقات متكررة من الجانبين، مما يعكس هشاشة الاتفاق.
- لم يتم تطبيق القرار بشكل كامل فيما يتعلق بنزع سلاح حزب الله أو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا.

2. تعزيز سيادة الدولة اللبنانية:

- أتاحت بنود القرار نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان لأول مرة منذ عقود، وهو ما عزز شكلياً من سلطة الدولة.
- ساعد القرار في تسهيل تقديم مساعدات دولية للجيش اللبناني لتعزيز قدراته الأمنية.
- بقيت سيادة الدولة اللبنانية منقوصة بسبب استمرار الكيان الصهيوني في ممارسة دور عسكري على حدود الدولة.

3. التأثير على الأمن الإقليمي

- الإيجابيات:
- أوجد القرار آلية دولية للتعامل مع أي تصعيد محتمل، مما قلّل من احتمالات اندلاع نزاع شامل.

- ساهم القرار لمدة من الزمن في تهدئة الأوضاع على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية، رغم استمرار الأزمات الإقليمية في سوريا وفلسطين.
- التحديات:
- لم يعالج القرار جذور الصراع، بما في ذلك قضايا اللاجئين الفلسطينيين، واحتلال الأراضي اللبنانية، مما دفع الى إمكانية تجدد الصراع بين الحين والأخر بين لبنان وإسرائيل.
- تصاعد التوترات بين الأطراف الإقليمية (إيران، الكيان الصهيوني، وحلفائهما) أثّر بشكل مباشر على استقرار الوضع في لبنان.

التقييم العام للقرار 1701

رغم مرور أكثر من 18 عاماً على صدوره، يُظهر القرار 1701 أهمية كبيرة كإطار قانوني لضبط التصعيد على الحدود اللبنانية الإسرائيلية. إلا أن النجاح النسبي الذي حققه في فرض هدنة طويلة الأمد ظل مشروطاً بغياب حلول سياسية شاملة للأزمات المرتبطة به.

- نقاط القوة:
- أرسى القرار بنية تحتية للتهدئة، وهو ما مكّن لبنان من الحفاظ على حدّ أدنى من الاستقرار الأمني في الجنوب.
- عزز التعاون الدولي من خلال قوات اليونيفيل، التي باتت جزءاً أساسياً من إدارة الأزمات في المنطقة.
- نقاط الضعف:
- افتقار القرار إلى آليات فعّالة لمعالجة القضايا الجذرية كوجود نظام سياسي غير قادر على السيطرة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي.
- ولا شك اعتمد نجاحه على تعاون الأطراف المحلية والدولية، وهو ما ظل هشاً بسبب التوترات الإقليمية. من الممكن تحويل نقاط الضعف والتحديات إلى نتائج عكسية إيجابية وهي إمكانية وضع حلول تمتثل لها اطراف الصراع كافة دون الرجوع عن الاتفاق وهو ماسيهدف الى تحقيق التوازن المطلوب والسلام والاستقرار في المنطقة.

وقد تصاعدت الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق وعبره لمدة عام تقريبا في أعقاب الهجمات بين حماس و إسرائيل والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 1000 شخص واحتجاز 250 آخرين في غزة، حيث شهدت الحرب التي تلت ذلك والمستمرة عمليات عسكرية إسرائيلية تسببت في أزمة إنسانية وقتل ما يقرب من 42000 شخص، وأكثر من 200 موظف إنساني ونحو 200 صحفي، اعتبارا من الأول من أكتوبر/تشرين الأول.

في حين صرح حزب الله لوسائل الإعلام بأن هجماته ضد إسرائيل تهدف إلى إظهار التضامن مع الفلسطينيين الذين يواجهون تلك الحرب المدمرة، ردت القوات المسلحة الإسرائيلية بدورها بشن غارات جوية في عمق لبنان، وهجمات بأجهزة النداء المفخخة، والآن غزو بري، مما أدى مؤخرًا إلى نزوح أكثر من مليون شخص في لبنان. وتقول التقارير الإعلامية إن العنف المستمر أدى إلى نزوح حوالي 60 ألف شخص في شمال إسرائيل.

إن استمرار تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 يشكل خرقاً متكرراً لوقف الأعمال العدائية وانتهاكاً للقرار 1701، وفقاً لرسالة بعثها الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في أواخر يوليو/تموز.

وفي الفترة ما بين 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و30 يونيو/حزيران 2024، رصدت قوات اليونيفيل 15101 مساراً للصواريخ، منها 12459 مساراً من الجنوب إلى الشمال من الخط الأزرق و2642 مساراً من الشمال إلى الجنوب. وفي حين اقتصرت معظم عمليات تبادل إطلاق النار على بضعة كيلومترات من جانبي الخط الأزرق، فقد وصلت عدة ضربات إلى مسافة 130 كيلومتراً داخل لبنان و30 كيلومتراً داخل إسرائيل

الخاتمة

يبقى القرار 1701 وثيقة أساسية لضبط النزاع بين إسرائيل وحزب الله، إلا أن تحقيق أهدافه النهائية يتطلب جهوداً إضافية لتعزيز سيادة الدولة اللبنانية، وضمان احترام جميع الأطراف للقرارات الدولية. كما أن استمرارية الاستقرار الإقليمي تعتمد على رؤية دولية شاملة تعالج القضايا العالقة ضمن إطار سياسي وأمني متكامل. وبذلك، يظل القرار 1701 أساساً، لكنه بحاجة إلى دعم مستدام وتعديلات تستجيب للمتغيرات الإقليمية والدولية. نتوصل الى ان قرار 1701 ساهم في خفض مستوى التصعيد العسكري بين الأطراف، لكنه لم يتمكن من معالجة الجذور العميقة للصراع اللبناني الإسرائيلي.

المصادر والمراجع:

- وثائق الأمم المتحدة الرسمية.
- دراسات أكاديمية حول النزاع اللبناني الإسرائيلي.
- تقارير دورية صادرة عن قوات "اليونيفيل".

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة